ورشة عمل لقيادات المجتمع المحلي بالمكلا

من فعاليات الورشة

المكلا / مجدي بازياد:
تصوير/ محمد بازار

انعقدت بالمكلا أمس ورشة العمل الخاصة بقيادات المجتمع المحلي بالمكلا والتي نظمها مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الإجتماعي الخيرية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان (مكون النوع الإجتماعي) بمشاركة ثلاثين مشاركا من خطباء ومرشدين وعدول ومشايخ ووجهاء وأعضاء مجالس محلية و ممثلين وممثلات عن منظمات وجمعيات مجتمع مدني و مدراء أقسام شرطة و شخصيات اجتماعية مؤثرة و قيادات نسوية.

وفي حفل افتتاح الورشة التي حضرها الاخ أحمد العماري رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بمديرية المكلا وأصيل جوبان مدير فرع الجمعية بالمكلا أعرب الدكتور ماهر بن دهري الامين العام للجمعية عن سعادة إدارة الجمعية بإقامة مثل هذه الورش الهادفة توسيع دائرة التوعية والتثقيف بأهمية الصحة الإنجابية لما يمثله ذلك من خلق مجتمع صحيح ومعافى مشيرا إلى أن جمعية الإصلاح كانت ولاتزال عونا وسندا لمنظمات المجتمع المدني من خلال تنظيمها عدداً من الورش والدورات التدريبية في مجال الصحة الإنجابية ومجالات إجتماعية أخرى.

من جهته أوضح الأخ خلدون المذحجي مدير مشروع الصحة الإنجابية أن الهدف من الورشة التي تنظم بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان يتمثل في تعزيز المعرفة لدى المشاركين بمفاهيم النوع الاجتماعي وتعزيز المعرفة لدى المشاركين بالحقوق الإنجابية وتشجيع المشاركين على تبني قضايا المرأة الصحية.

وتضمن برنامج الورشة ثلاث جلسات لاستعراض مفاهيم النوع الإجتماعي والحقوق الإنجابية ودور قيادات المجتمع المحلي حاضر فيها كل من الأخ خلدون المذحجي مدير مشروع الصحة الإنجابية والأستاذة نورية شجاع الدين مديرة إدارة الشركاء باللجنة الوطنية للمرأة.

اختتام ناجح للبرنامج التطبيقي السنوي لكلية تربية المحويت

النهاري: بدأنا فعلياً تحديث وتطوير المواد والبرامج

المحويت/ صدام الزيدي:

قال عميد كلية التربية بالمحويت الدكتور محمد أحمد النهاري إن برنامج التطبيق العملي لمواد ومقررات التربية العملية للطلاب الملتحقين بالمستويات الدراسية الأخيرة بالكلية نفذ هذا العام بنجاح كبير وشهد لأول مرة تحديثات وتعديلات تراعي ظروف الطالب وتؤسس للارتقاء بخطط وبرامج المقررات التربوية وتجويدها وتطويرها.

وأوضح الدكتور النهاري في تصريح لـ (14 أكتوبر) أن القائمين على قسم العلوم التربوية والتطبيقية بالكلية وبتنسيق متواصل مع عمادة الكلية اتخذوا عدداً من الإجراءات التي أفضت إلى نجاح برنامج التطبيق العملي لهذا العام وفق خطة تنفيذية وزمنية تميزت بالدقة وخففت من أعباء كبيرة كانت تنعكس في أعوام سابقة على ظروف واستعدادات الطالب الملزم بالتطبيق العملي.

من جهته كشف رئيس قسم العلوم التربوية بالكلية مشرف التطبيق العملي الدكتور عبدالعاطي ميرغني عن اهتمام كبير ومتابعة دؤوبة يضطلع بها القسم تباعاً بهدف الوصول إلى رؤية أكاديمية تجعل من برامج التطبيق السنوية للطلاب قيد التخرج ممارسة تربوية فعلية وناجحة وضرورة للتقويم والتأهيل التربوي.

وبين أن نحو (450) طالباً من بينهم (90) طالبة هم إجمالي الطلاب والطالبات المتوقع تخرجهم هذا العام في كلية التربية بالمحويت، شاركوا جميعهم في البرنامج العملي متوزعين على (12) مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي بمدينة المحويت الذي تميز به برنامج التطبيق لهذا الموسم تمثل في قيام كل طالب وطالبة بأداء حصص وأنشطة مدرسية ليوم واحد في كل أسبوع طوال فترة تنفيذ التطبيق بدلاً عن الإجراء المتبع في الأعوام الماضية الذي كان يخضع الطالب للتطبيق لأربعة أسابيع متتالية.

وأضاف: إلى ذلك قمنا بتقليص عدد المشرفين على متواليات التطبيق سواء المشرفون من داخل الكلية أو المتعاونون من الإدارات المدرسية المشمولة بالتطبيق، كما تقلص هذا العام عدد المدارس إلى (12) مدرسة بدلاً من (40) مدرسة ووعد المشرف الرئيسي على برامج التطبيق العملي بكلية المحويت بمزيد من الإجراءات التطويرية والتحديثية بدءاً من العام الجامعي القادم وانطلاقاً من الضرورة في التطبيق كإعداد تربوي وتماشياً مع جاهزية وآراء ومقترحات الطلاب المشمولين بالتربية العملية النظرية والتطبيقية.

اختتام دورة تثقيف النظراء والمهارات الحياتية لمكافحة الإيدز بالمكلا

خلال اختتام الدورة

المكلا / مجدي بازياد:

اختتمت بالمكلا أمس الدورة التدريبية الخاصة بتدريب فريق وطني في مجال تثقيف النظراء والمهارات الحياتية في مكافحة الأيدز في المدارس الثانوية بمديرية المكلا بمشاركة خمسين شاباً وشابة.

وفي الدورة التي نظمها مكتب الصحة والسكان والبرنامج الوطني لمكافحة الايدز بحضرموت بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة الايدز باليمن أكد وكيل حضرموت لشؤون مديريات الساحل الأخ عوض عبدالله حاتم أهمية التوعية والتثقيف بمخاطر مرض الايدز وطرق انتقاله مشيراً إلى أن السلطة المحلية بالمحافظة تدعم أنشطة البرنامج الوطني لمكافحة الايدز والجهات ذات العلاقة داعياً المشاركين في الدورة إلى الاستفادة من مخرجاتها في نشر الوعي بين أوساط المجتمع وإلى إبعاد النظرة القاصرة إلى مريض الإيدز والعمل على دمجه في المجتمع. من جهتها أشادت الدكتورة فوزية عبدالله غرامة منسقة برنامج الامم المتحدة لمكافحة الإيدز باليمن في كلمتها بدور البرنامج الوطني لمكافحة الايدز بحضرموت في نشر التوعية بين أوساط الشباب بوصفهم أحد القطاعات المستهدفة مشددة على ضرورة الالتزام ببرنامج الدورة والاستفادة من المحاضرات والإرشادات التي تتضمنها داعية المتدربين إلى أن يكونوا رسل محبة وسلام لتخليص المجتمع من ويلات هذا الداء الذي يشكل تحديا كبير.

فيما أشار منسق البرنامج الوطني لمكافحة الايدز بحضرموت الأخ أحمد البيتي إلى أن البرنامج ينظم هذه الدورة التي تستمر على مدى أسبوع لطلاب الثانوية العامة بشقيها العلمي والأدبي ، يهدف إلى إعداد المشاركين للمساهمة في التوعية بمرض الايدز ،وتشكيل فريق مدربين وطنيين في مدارسهم . وأضاف البيتي أن تنظيم الدورة يأتي في ظل تزايد أعداد المصابين بالايدز في حضرموت خاصة وأن أكثرهم من الشباب مبيناً أن الدورة تهدف الى إكساب المشاركين مهارات في التعريف بمخاطر مرض الايدز وطرق انتقاله وسبل الوقاية منه،وكيفية مساهمتهم في التوعية المجتمعية بأضرار المرض الصحية والنفسية.

وجرى في ختام الحفل تكريم السلطة المحلية بالمحافظة والمديرية ومكاتب التربية والصحة ومدير المعهد الصحي ومديري المدارس الثانوية التي شارك طلابها وطالباتها في الدورة والمدربين والمتدربين.

حضر الافتتاح الإخوة الدكتور العبد ربيع باموسى مدير مكتب الصحة العامة والسكان وأنور الجعيدي مدير مكتب المالية بالمحافظة وحسين العكبري مدير المعهد الصحي.

اليوم بعدن .. ورشة عمل تعريفية لمراكز الاستشارة التقنية

عدن/ أفراح صالح محمد:

تقيم مؤسسة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي صباح اليوم السبت ورشة عمل تعريفية لمراكز الاستشارة التقنية، وتأتي هذه الورشة ضمن مشاريع برنامج "طموحي" المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتوضيح مفهوم مراكز الاستشارات التقنية والتجارب العربية والدولية في هذا المجال، ومدى أهمية إقامة هذه المراكز لتطوير وتنمية المنشآت الصغيرة للشباب ومناقشة سبل تعاون الجهات المدعومة لإقامة مثل هذه المراكز في محافظات "عدن، لحج، أبين والضالع".

هذا ما صرحت به الأخت صفاء الحبشي مساعد ضابط مشروع في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي، مضيفة أن "16" مشاركاً من الغرفة التجارية والصناعية بعدن وهيئة الاستثمار والمنطقة الحرة في المحافظات الأربع وكذا الكليات والجامعات التقنية سيتعرفون على هدف مركز المعلومات والاستشارات التقنية المتمثل في تحسين قدرة المنشآت الصغيرة ومشاريع الشباب للوصول إلى المعلومات والاستشارات التقنية الجيدة التي تؤثر بشكل ايجابي على أداء ومخرجات المنشآت.

لا للمتاجرة بالأراضي

رياض شمسان

في الوقت الذي يؤكد فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ضرورة أن تعمل الحكومة على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين من خلال وضع حد للمغالاة بالأسعار ومكافحة البطالة وتوفير الاستقرار المعيشي لهم أي بأن يضمن المواطن مسكناً خاصاً به يعيش فيه وأسرته.. وهو ما يتطلب من الجهة المعنية تسهيل معاملات حصول المواطن على أرضية يقوم فيها ببناء منزل متواضع يأويه وأسرته.. إلا أنه للأسف الشديد نجد أن هناك الكثير من المواطنين الفقراء وذوي الدخل المحدود في بلادنا مازالوا حتى اليوم لا يملكون منازل خاصة بهم.. ويقاسون الأمرين من الإيجارات واستغلال المؤجرين الذين يرفعون الإيجارات سنوياً مزاجياً لعدم وجود قانون يضبط الأمور.

وهكذا يظل الكثير من المواطنين يعيشون بين "المطرقة والسندان".. أي بين جشع المؤجرين.. والملاحقة طويلة المدى للحصول على أراض يبنون فيها منازلاً خاصة بهم.. حيث يصعب على المواطن الحصول على أرضية في المحافظة التي يقيم فيها لصعوبة ومزاجية المعاملات الرسمية.. ناهيك عن أولئك المتنفذين الكبار الذين يقومون بالاستيلاء للاراضي في عدد من المحافظات دون رحمة أو شفقة على المواطنين الفقراء وذوي الدخل المحدود.

فإلى متى سيظل هذا الحال؟.. مواطن لديه العديد من المنازل والأراضي يتاجر بها وعايش في نعيم على حساب مواطنين متعبين يعيشون في جحيم الإيجارات وغلاء الأسعار ومعاناة البطالة!!؟

لماذا لا تعمل الحكومة على تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.. والحرص على تسهيل معاملات المواطنين للحصول على أراض يبنون فيها منازل يعيشون فيها بكرامة وباستقرار نفسي.. وبالتالي قيام الحكومة بمنع ومحاسبة ومعاقبة المتنفذين الذين يسطون على الأراضي للامتاجرة بها.. كما حصل مؤخراً في الحديدة وغيرها من محافظات الجمهورية.

إن (اليمن وطن الجميع) وليس حكراً لأناس معينين.. ويحق للمواطن الفقير الحصول على منزل خاص به.. ولا يحق لمجموعة محددة أن تستولي على مساحات شاسعة من الأراضي للبناء والمتاجرة بها.. بينما الكثير من المواطنين محرومون من حقوقهم المشروعة في هذه الحياة.

في ختام أعمال الندوة الحوارية حول مستقبل التنمية في مأرب

عبد الحكيم العفيري: الندوة سعت إلى تقريب مشايخ مأرب إلى طاولة الحوار وناقشت آثار النزاعات القبلية ونضوب المياه

صنعاء/ نشوان العثماني:

اختتمت في العاصمة صنعاء الندوة الحوارية الثانية حول "مستقبل التنمية بالمشاركة في محافظة مأرب في ظل ضعف ومحدودية مبادرات حل النزاعات القبلية - المياه والبيئة أنموذجاً"، والتي انعقدت تحت شعار "الناس شركاء في ثلاث – (الماء، والكلأ، والنار)، في إطار برنامج "الحوار المجتمعي التنموي" الذي تنفذه المنظمة في محافظة مأرب خلال العام 2010م والذي يشمل عقد (6) ندوات حوارية تنموية يتم من خلالها إشراك أعضاء المجالس المحلية والمشايخ والشخصيات الاجتماعية والمسئولين الحكوميين والشباب والنساء وأعضاء منظمات المجتمع المدني في الفعاليات التحضيرية والحوارية.

وكانت الندوة قد افتتحت أعمالها الثلاثاء الماضي بحضور محافظ محافظة مأرب الأخ ناجي بن علي الزايدي، و(36) شخصية من المشايخ والشخصيات الاجتماعية والمحلية والشباب بالإضافة إلى النساء وعدد من ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات المدنية غير الحكومية.

وقال عبد الحكيم العفيري- نائب المدير التنفيذي لمنظمة شركاء اليمن إن هذه الندوة تسعى إلى تقريب مشايخ مأرب ووجهائها وشخصياتها الاجتماعية إلى طاولة الحوار؛ لتعطيهم تقنيات وأدوات وأساليب إدارة الحوار التنموي فيما بينهم.

وأضاف لـ(14أكتوبر) أن هذه الندوة اهتمت بكيفية جعل المشايخ يستشعرون الآثار والنتائج التي تقع على التنمية والنزاعات والخلافات القبلية, إضافة إلى سوء تخطيط المشاريع وسوء اختيار مواقعها وتنفيذها وكيف تؤدي إلى ظهور نزاعات وخلافات في المجتمع.

ونوه إلى أن الشيء الأهم من الندوة هو أن هناك الكثير من المنشآت التي أقيمت, وهي عبارة عن مبان ومشاريع بنية تحتية, لكنها لا تدار ولا تستثمر لتحقيق الجدوى الاقتصادية ولا يمتلك أبناء مأرب خطة مجتمعية متكاملة لتشغيلها وإدارتها, كما لا يمتلكون رؤية للمطالبة بمشاريع جديدة.

وقال: "لدينا حواجز وسدود مائية لكن دون قنوات ومن دون شبكة ري, ما يعني أنها عبارة عن موائد للشمس", مشيرا إلى أن الندوة الحوارية الثانية وقفت على مشكلة مفصلية وهي كيفية المساهمة في معالجة الخلافات القبلية من خلال الاستشعار بالخطر الذي تتعرض له التنمية ومستقبل الأجيال القادمة في مأرب, فهنالك عملية هدر واسعة لكميات كبيرة من المياه بالمقابل هناك حاجة هائلة للمياه في الوقت ذاته.

وأضاف العفيري: "صممنا هذه الندوة لغاية وهدف محدد هو أنه في عاصمة اليمن الموحد تستطيع قبائل مأرب أن تلتقي وتتحاور وتجتمع آراؤها بحرية أكثر), مشيرا إلى «أن لقاء مشايخ القبائل والشخصيات الاجتماعية بالمنظمات الداعمة ليس ميسرا في محافظة مأرب في ظل المشاكل الأمنية الموجودة, وبالتالي عملنا هذا البرنامج في صنعاء, وهو عبارة عن ستة منتديات وملتقيات لقيادات وشخصيات من مأرب, للجمع بين هذه الشخصيات وبين المنظمات الداعمة".

وأوضح قائلاً : إلى الآن نحن عملنا ندوتين, الأولى كانت في مارس الماضي حول التعليم والصحة والمجالس المحلية وأثر ذلك في التنمية, وفي هذه الندوة, التي تعد الثانية, ناقشنا مستقبل التنمية في مأرب في ظل ضعف المبادرات لحل النزاعات ومحدوديتها, وبالتالي أخذنا موضوع المياه, مبينا أن الخطير في ذلك أن الرؤية الإستراتيجية الوطنية تقول إن مأرب بعد عشر سنوات ستكون خالية من المياه, والسؤال ماذا سنعمل؟.

وكانت الندوة قد ناقشت على مدار الثلاثة الأيام الماضية عددا من أوراق العمل والدراسات التي ناقشت مواضيع التنمية والنزاعات والمياه، بالإضافة إلى الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنها, وتحدث بعضها عن دور العرف القبلي في تحقيق الاستقرار والتنمية التشاركية كما هي في واقع النصوص القانونية وفي قواعد العرف الثابت "الصحيح" وربط ذلك مع قدرات وإمكانيات آليات العمل الرسمية والشعبية على التدخل بالواقع العملي, كما عرضت الندوة في يومها الأول فيلما تسجيليا تحت عنوان (شركاء بالماء – شركاء بالعطش)، تناول جانبا من واقع المشكلة المائية في محافظة مأرب.

يذكر أن منظمة (شركاء اليمن) سعت إلى فتح مساحات حوار مدروسة من خلال (برنامج الحوار المجتمعي التنموي بمحافظة مأرب) بغرض توسيع دائرة المشاركة بالرأي وفق آلية مدروسة بين ممثلي الفعاليات المجتمعية والجهات الحكومية وأصحاب الرأي وبمشاركة من ممثلي المنظمات الدولية الداعمة، حيث كانت قد نفذت الندوة الحوارية الأولى خلال الفترة من 8 حتى 11 مارس 2010 والتي كرست أعمالها لمناقشة أوضاع قطاعي التعليم والصحة ودور المجالس المحلية.

الجدير بالذكر أن منظمة (شركاء اليمن) تعمل على برامج تم تصميمها بالتشاور مع الشركاء المحليين والمعنيين تلبي احتياجات قائمة بالواقع وموجهة لرفع قابلية ومشاركة المجتمع القبلي والمجالس المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتسهيل دخول التنمية وحسن إدارتها، وتجنيبها الأضرار التي قد تنتج من جراء عدم حساسية هذه البرامج للمنازعات القبلية أو التأثر بها سلبا بما قد يؤدي إلى إخفاق في تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارية منها وذلك من خلال رفع الوعي وبناء قدرات المجالس المحلية والمنظمات المدنية والشباب والنساء على استثمار هذه المشاريع بصورة أفضل